annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الأردن : المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بروت عام ٢٠٠٠

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١١٠ - ٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٠٠٩١٨١٥٦٣٦

الأردن : المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

تم إعداد هذا التقرير الوطني، الى جانب تقارير وطنية أخرى وتقرير إقليمي في إطار مرصد الفضاء المدني الذي بدأته الشبكة عام ٢٠١٨. يسعى المرصد الى مواكبة الأخبار والتطورات المتعلقة بالمجتمع المدني وبيئة عمله وإلى تحليلها. يمكن متابعة مختلف التقارير والنشرات الدورية التي ينتجها المرصد على موقعة الإلكتروني:

http://civicspace.annd.org

تقديم

تنامت أدوار منظمات المجتمع المدني في الأردن خلال السنوات الأخيرة بشكل ملفت، وأصبحت تتصدى لأدوار متنوعة، ولا تقتصر هذه الأدوار على توفير الدعم الاجتماعي للفئات الاجتماعية المستضعفة، لا بل ازداد دورها في مجال الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيز التنمية المستدامة، وتوسع دورها للانخراط في دعم الحركات الاجتماعية المختلفة، سواء بتعزيز قدرات هذه الحركات سواء كانت عمالية أم غيرها، أو في مجال التضامن معها بمختلف الوسائل. وفي هذا السياق يحلل التقرير التالي الوضع الحالي لمنظمات المجتمع المدني في الأردن ويتناول بشكل أساسي أربع قضايا: ١) تقديم نظرة عامة على وضع حركات المجتمع المدني في الأردن، مع التركيز على السنوات الأخيرة؛ ٢) تحليل الإطار القانوني، بشكل مختصر، لعمل منظمات المجتمع المدني؛ ٣) مناقشة تأثير المنظمات الدولية والمحلية على واقع منظمات المجتمع المدني؛ ٤) إيجاد استراتيجيات لزيادة فعالية منظمات المجتمع المدني لمواجهة تحدي تقليص مساحة عمل هذه المنظمات.

وضع المجتمع المدني والحركات المدنية في السنوات الأخيرة

تعد منظمات المجتمع المدني جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي والاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية. منظمات المجتمع المدني تشمل المنظمات المجتمعية ومنظمات حقوق الإنسان، ومراكز الدراسات، والنقابات العمالية، جمعيات الأعمال وأصحاب العمل المختلفة، الذين يتوسطون بين الدولة ومصالح المجتمع من خلال تحريك الشارع، وتطوير مطالب واضحة للحكومة وزيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والسياسية. هذا يجعل منظمات المجتمع المدني لاعباً لا غنى عنه في تطوير مجتمع قائم على المبادئ والحقوق الديمقراطية[١]. حالياً يوجد في الأردن أكثر من ٥٧٠٠ منظمة مجتمع مدني[٢]. بالإضافة إلى وجود حركات اجتماعية وسياسية وروابط عائلية وهيئات دينية متعددة، تعمل من خلال مجموعة من الأفراد أو المنظمات، تسعى لتحقيق أهداف محددة بهدف التغيير الاجتماعي[٣].

على الرغم من وجود العشرات من منظمات المجتمع المدني الفاعلة منذ تأسيس الدولة في عام ١٩٤٦، إلا أن دورها نما بشكل نوعي بعد عام ١٩٨٩ نتيجة للاحتجاجات الوطنية الواسعة النطاق ضد سياسات صندوق النقد الدولي وزيادة أسعار مختلف السلع. كانت الاحتجاجات الاقتصادية في البداية حركة سياسية لها مطالب بعيدة المدى على الحكومة. كان رد فعل الدولة بمجموعة من الإصلاحات الديمقراطية التي ساهمت في فكفكة القيود عن بعض الحريات[٤]. وفي عام ٢٠١١، في ضوء الربيع العربي، أعلنت الحكومة عن تنفيذ العديد من الإجراءات لتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني وتعزيز حالة حقوق الإنسان[٥].

أثارت الاحتجاجات وعياً جديداً في المجتمع، وأظهرت للناس ما يمكن تحقيقه من خلال العمل معاً. في السنوات الأخيرة، ظهرت تحالفات حركات جديدة مثل تحالف (إنسان) للمراجعة الدورية الشاملة، وهو تحالف لمنظمات مجتمع مدني اردنية، ونقابات، وخبراء حقوق انسان وإعلاميين لتعزيز قضايا حقوق الانسان في الأردن[٦]. تحالف (همم) وهو تحالف لـ ١٥ منظمة مجتمع مدني يهدف إلى تطوير دور منظمات المجتمع المدني في الأردن والدفاع عن حرياتهم في العمل. يظهر تحليل للاحتجاجات زيادة عامة في الاحتجاجات العمالية في القطاعات المختلفة في الأردن في السنوات الأخيرة[٧]. ومع ذلك، في حين يتزايد التأثير السياسي لمنظمات المجتمع المدني في المملكة الأردنية الهاشمية، فإنها لا تزال تواجه تحديات وتكافح من أجل تقليص مساحة الاضطهاد السياسي المتزايد والقوانين التقييدية في الوقت نفسه. كما يؤدي تزايد تقييد الحقوق الأساسية الى الحد من عمل منظمات المجتمع المدني كممثلين لمطالب المجتمع المدني ودورهم كمدافع عن الجماعات الضعيفة والمهمشة. في التقرير السنوي الحالي، صنفت منظمة Freedom House غير الحكومية البلاد على أنها «حرة جزئيًا»[٨].

في سياق الإجراءات الأخيرة، اقترحت الحكومة بعض التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل والتي تتعارض بشدة مع معايير العمل الدولية وتؤثر سلباً على وضع حقوق الإنسان في الأردن، لا سيما حرية تأسيس النقابات، والحق في المفاوضة الجماعية، ومجالات عمل النقابات العمالية[٩]. إلى جانب ذلك، أدت الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية السابقة إلى العديد من الاحتجاجات على الصعيد الوطني. في هذا الصدد، حظي إضراب المعلمين، والمظاهرات التي قام بها عمال البلديات، والاحتجاجات التي قام بها سائقو سيارات الأجرة ضد تطبيقات النقل مثل تطبيقي (Uber وCareem) باهتمام كبير. أدت الاحتجاجات إلى ظهور حركات اجتماعية وسياسية جديدة. لقد ساهموا في توسيع شبكات منظمات المجتمع المدني الحالية من خلال التعاون بين الفاعلين على ارض الواقع وكان هناك حضور قوي للشباب، مما خلق تحالفات جديدة وزاد من قوة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. على سبيل المثال، كان أحد تلك التحالفات والائتلافات الجديدة هو الجهود المشتركة للنقابات وجمعيات الأعمال خلال الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح الضريبي.[١٠]

فيما يلي، سيتم استعراض أهم الحركات البارزة خلال السنوات الأخيرة:

ائتلاف لمحاربة تعديلات قانون العمل والاحتجاجات العمالية

تميز قوانين العمل الأردنية الحالية ضد حقوق العمال وتنتهك الدستور الأردني والمعايير الدولية (انظر لهذا، وخاصة الفصل التالي). في عام ٢٠١٨، خططت الحكومة لإدخال تعديلات جديدة على قانون العمل تقيد حقوق العمال[١١]. تمنع التعديلات العمال من تكوين النقابات بحرية، وبالتالي تحرمهم من حقهم في المفاوضة الجماعية في حالة نشوء نزاع عمالي. لهذا، أنشأ مركز الفينيق وفي إطار برنامج المرصد العمالي الأردني تحالفاً واسع النطاق ضم ٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات العمالية التي احتجت على التعديلات. أطلق الائتلاف حملات شاملة وأرسل رسائل رسمية إلى رئيس الوزراء، ورئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب. كما شارك الاتحاد الدولي للنقابات (ITUC) وأرسل رسائل إلى رئيس الوزراء والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني. علاوةً على ذلك، بدأوا استراتيجية اتصال وإعلام احتجاجاً على تعديلات قانون العمل التي تقوم بها الحكومة، بما في ذلك إصدار العديد من البيانات، وتقديم الالتماسات، والمشاركة في المقابلات والفعاليات[١٢]. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد ثلاثة اجتماعات رسمية مع أعضاء البرلمان، وخاصة لجنة العمل النيابية. وفي هذا السياق، دعا مركز الفينيق بقوة إلى مشاركة النقابات المستقلة في الاجتماعات البرلمانية ذات العلاقة.

بالإضافة إلى التحالف بقيادة المرصد العمالي الأردني، فإن أكثر من ثلث الاحتجاجات العمالية البالغ عددها ٢٠٣ في عام ٢٠١٨ كانت احتجاجاً على الانظمة والقوانين السائدة، كما تم تنفيذ الاحتجاجات بشكل رئيسي من قبل الحركات العمالية المستقلة ذاتية التنظيم، والتي شكلت ما يقارب من نصف الاحتجاجات (٤٢,٤٪). كما أن معظم هذه الاحتجاجات كانت في القطاع الخاص (٥٠,٢٪)، تلاها القطاع العام (٣١,٥٪). ويتوزع الباقي على المتعطلين عن العمل (٥,٩٪) واحتجاجات الأونروا (٣,٤٪) والقطاع الخاص العام (٨,٩٪). ومع ذلك، انخفض عدد الاحتجاجات العمالية في السنوات الأخيرة. بينما بعد الربيع العربي في ٢٠١٢، كان العدد السنوي للاحتجاجات ٩٠١ احتجاجاً، فيما كان ٢٨٨ فقط في ٢٠١٦ وأخيراً ٢٠٣ في ٢٠١٨[١٣]. علاوةً على ذلك، فإن العديد من منظمات الدفاع عن حقوق الانسان[١٤]، والمنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية انتقدت تعديلات العمل[١٥].
على الرغم من تمرير التعديلات للأسف العام الماضي، إلا أن الاحتجاجات ساعدت في رفع مستوى الوعي، كما أن تأسيس تحالفات جديدة عزز من دور المدافعين في النضال المستقبلي من أجل حقوق العمل العادلة.

ائتلاف لمحاربة التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي

إلى جانب التعديلات على قانون العمل، تم الإعلان عن تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي. تهدد المواد الجديدة الحماية الاجتماعية للعمال وتضع مواداً غير عادلة تتعلق بالرواتب والفصل من العمل والتأمين ضد البطالة[١٦].
على غرار الاحتجاجات المذكورة أعلاه، تم إطلاق (تأسيس) تحالف واسع من العديد من منظمات المجتمع المدني هنا أيضاً. علاوةً على ذلك، تم عقد ورشة عمل وطنية في ١١ حزيران/ يوليو ٢٠١٨، لإطلاق حملة ضد التعديلات على قانون الضمان الاجتماعي. لهذا، تمت دعوة النقابات العمالية، ونقابات وجمعيات أصحاب العمل، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والخبراء، وأعضاء مجلس الأعيان والنواب، من أجل تعليم وتعلم استراتيجيات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء اتصالات مباشرة مع رئيس الوزراء وبعض الوزراء وأعضاء البرلمان ومجلس الأعيان؛ كما شاركت العديد من منظمات المجتمع المدني في حوالي ستة اجتماعات في مجلس النواب ومجلس الأعيان. وبالمثل، تم تنفيذ استراتيجية اتصال وإعلام لمواجهة التعديلات التي أدخلتها الحكومة على قانون الضمان الاجتماعي، بما في ذلك إصدار العديد من البيانات، وتنظيم الالتماسات، والمشاركة في المقابلات والفعاليات.

كما أيدت النقابات العمالية المستقلة الاحتجاجات ضد تعديلات قانون الضمان وشاركت فيها من خلال اعتصامات أمام البرلمان. وساعدت الاحتجاجات الواسعة على منع التنفيذ الكامل للتعديلات على القانون، الذي أخذ حقوق العمال بعين الاعتبار بشكل أكبر.

إضراب نقابة المعلمين

وعدت الحكومة الأردنية في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ برفع أجور المعلمين تدريجياً بنسبة ٥٠ في المئة. أدى ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع الوضع الاقتصادي وعدم زيادة الرواتب (متوسط الراتب حوالي ٤٥٠ ديناراً أي حوالي ٦٣٠ دولاراً) مما أدى إلى خروج عدد من المسيرات والاعتصامات في ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩. وقد منعت الحكومة تنفيذ الاعتصام من خلال وضع الحواجز في الطرقات المؤدية الى مكان الاعتصام، والاعتداء على بعض المعلمين والمعلمات المشاركين، وسرعان ما تم فض الاعتصامات من قبل قوات الأمن بالقوة دون أي مفاوضات. وفي اليوم نفسه، دعت نقابة المعلمين الأردنيين إلى إضراب عام في ٨ أيلول/ سبتمبر[١٧]. كان للإضراب تأثير كبير على المجتمع الأردني وحصل على دعم كبير من الأشخاص في الشبكة الاجتماعية الذين شاركوا ووزعوا مقاطع الفيديو أو المنشورات أو الأنواع الأخرى (انظر هنا إلى هاشتاغ #مع_المعلم) التي تشجع الاحتجاجات[١٨]. أيضا، ترك الآباء أطفالهم في المنزل تضامناً مع مطالب المعلمين[١٩].

في المحصلة شارك أكثر من ٨٥٠٠٠ معلم ممّا يقرب من ٤٠٠٠ مدرسة في الإضراب وتعطلت الدراسة لأكثر من ١,٥ مليون طالب. انتهى الإضراب في ٨ تشرين أول/ أكتوبر، بعد شهر واحد، مع حل وسط ناجح للمعلمين. قبلت الحكومة مطالب النقابة ووعدت بزيادة الأجور والمكافآت (اعتماداً على تصنيف

المعلم) اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠[٢٠]. واعتبر نائب رئيس نقابة المعلمين، ناصر النواصرة، أن الاتفاق كان «اتفاقًا تاريخيًا»[٢١].

احتجاجات السائقين على تطبيقات النقل

في نوفمبر ٢٠١٦، نفذ حوالي ١٢٠٠ سائق تاكسي أصفر اعتصاماً، بتنظيم النقابة المستقلة لسائقي العمومي، احتجاجاً على المنافسة غير العادلة مع تطبيقات النقل مثل (Uber وCareem). فعلى عكس سيارات الأجرة الرسمية، لا يتعين على سائقي التطبيقات دفع ترخيص كما أنهم يدفعون رسوم تأمين أقل. مع هذه المزايا، تصبح التطبيقات سبباً في تدني دخل سائقي التكسي وبالتالي تهدد عمل سيارات الأجرة. كان المطلب الرئيسي للمتظاهرين حظر تطبيقات أوبر وكريم[٢٢]. على الرغم من الوعود والتدابير الجديدة التي اتخذتها وزارة النقل، استمرت الاحتجاجات في يناير وأبريل ٢٠١٧[٢٣]. بعد شهر واحد، أعلنت شركة «كريم» عن صفقة لإدراج سيارات الأجرة الصفراء كخيار متاح في تطبيقهم[٢٤]. ومع ذلك، وعلى الرغم من التغييرات المقترحة، يرى السائقون أن الوضع لا يزال غير عادل عندما يتعلق الأمر بالترخيص[٢٥]. في ديسمبر ٢٠١٧ أصدرت وزارة النقل قراراً بمنع السيارات الخاصة من العمل بالتطبيقات إلا إذا حصلت شركاتهم على تراخيص من هيئة تنظيم النقل البري وشهادة تسجيل من إدارة مراقبة الشركات»[٢٦]. ومع ذلك، تسببت تعديلات القانون، في نوفمبر ٢٠١٨، مرة أخرى بتنظيم عدة احتجاجات من قبل سائقي سيارات الأجرة وسائقي تطبيقات النقل. ينتقد الجانبان إجراءات الترخيص الحالية باعتبارها غير عادلة[٢٧]. حتى الآن، من المتوقع أن تتكرر هذه الاحتجاجات في المستقبل إذا لم يتم إيجاد حل مناسب.

احتجاج العاملين في البلديات

في أكتوبر ٢٠١٩، نظم العاملون في البلديات ممثلين باتحاد النقابات المستقلة للعاملين في بلديات الأردن، اعتصاماً أمام وزارة الإدارة المحلية للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف عملهم. انتهى الإضراب الذي استمر أسبوعين بزيادة قدرها ٢٠ ديناراً أردنياً (٢٨ دولاراً أمريكياً) لجميع العاملين في البلديات، ومنح إجازة مرضية لسائقي شاحنات القمامة، و»الوعد بإجراء المزيد من الإصلاحات». ستدخل الزيادة حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٠,[٢٨]

الاحتجاجات على قانون ضريبة الدخل

تعود أصول التعديلات الضريبية إلى عام ٢٠١٢. وقد أعلنت الحكومة عن خسارة ضريبية قدرها ١,٩ مليار دينار أردني. ومع ذلك، لا يمكن لقانون الضرائب المعمول به أن يحل المشكلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الديون المتزايدة منذ عام ٢٠٠٣، وآثار أزمة اللاجئين السوريين، أجبرت البلاد على الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، والذي كان مرتبطاً ببرامج التكيف الهيكلي (SAPs)؛ مثل «إدخال المزيد من الإصلاحات الاقتصادية، وتقليل العجز وتنشيط البلاد التي مزقتها الأزمة»[٢٩]. ومع ذلك، ساءت الحالة في عام ٢٠١٨ وأدت إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في العديد من المناطق وأثرت بشكل رئيسي على الطبقة الفقيرة والمتوسطة. في هذا الوضع المتوتر، أعلن رئيس الوزراء هاني الملقي إدخال تعديلات ضريبية جديدة. أدى الإعلان إلى عدد كبير من الإضرابات والاحتجاجات التي شارك فيها عشرة آلاف شخص[٣٠].

وقد نفذت الاحتجاجات، إلى حد كبير، من قبل المجتمع المدني، وممثلي منظمات أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة، لأن التعديل كان يؤثر على أصحاب الأعمال والشركات الصغيرة، وتم إنشاء تعاون جديد بين النقابات المهنية، والنقابات العمالية (نقابات عمالية جديدة ومستقلة)، وجمعيات الأعمال الصغيرة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية وحقوق الانسان.

وأخيرًا، أصبحت الاحتجاجات شديدة لدرجة أن الملقي استقال في ٤ حزيران/ يونيو، وتم تكليف الدكتور عمر الرزاز خلفاً له. أقرت الحكومة الجديدة، على الرغم من الاحتجاجات المستمرة في نوفمبر ٢٠١٩، صيغة معدلة من قانون الضريبة[٣١].
أظهرت الاحتجاجات قوة منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الأخرى إذا اجتمعت جهات فاعلة مختلفة، وعلى الرغم من تمرير الإصلاح في النهاية، فإن هذا الإنجاز لم يتم تطبيقه بالكامل. من منظور أبعد، يمكن الافتراض أن تنفيذ الإصلاح أضعف الثقة بين المجتمع المدني والحكومة، الأمر الذي سيعزز دور منظمات المجتمع المدني في المستقبل.

دور الأحزاب السياسية في الاحتجاجات

بينما لعبت الأحزاب السياسية دوراً هاماً خلال السنوات الأخيرة في تنظيم الاحتجاجات من أجل تعزيز أو أرشفة أهدافها الخاصة، كان تأثير الأحزاب السياسية خلال الاحتجاجات في ٢٠١٨ و٢٠١٩ منخفضاً نسبياً. قيادات أحزاب سياسية مثل المعارضة الإسلامية، التي تحتل ١٢ في المئة من مقاعد مجلس النواب، وتراجع دور الأحزاب الأخرى[٣٢]. على الرغم من موقفهم، لم تتخذ الأحزاب الإسلامية أي موقف رسمي خلال الاحتجاجات. في المقابل[٣٣]، لعبت أحزاب اليسار دوراً أكثر أهمية من خلال دعم الاحتجاجات، سواء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي[٣٤] أو من خلال تعبئة المتظاهرين.

كانت معظم الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد احتجاجات «غير حزبية إلى حد كبير»، بدعم من المجتمع المدني بشكل رئيسي. هذه الطبيعة غير الإيديولوجية للاحتجاجات كانت في نهاية المطاف أحد الأسباب التي جعلت الاحتجاجات شائعة وواسعة الانتشار[٣٥]. في وقت لاحق، لعبت الحركات الاجتماعية والسياسية مثل الجمعيات أو النقابات دوراً حاسماً في تعبئة ومعالجة المطالب المدنية تجاه الحكومة في السنوات الأخيرة.

التأثير على الحركات المدنية: البيئة السياسية والقانونية

المملكة الأردنية الهاشمية ملكية دستورية وراثية على أساس برلماني، تضمنت عناصر ديمقراطية مثل الانتخابات، والفصل بين السلطات[٣٦].

في السنوات الأخيرة، اكتسبت منظمات المجتمع المدني نفوذاً وتأثيراً أقوى في المجال السياسي والاجتماعي في الأردن. انخرطت الحكومة مع منظمات المجتمع المدني أكثر من ذي قبل، على سبيل المثال، دعتهم رئاسة الوزراء ووزارة التخطيط والتعاون الدولي للمشاركة في المراجعة الوطنية الطوعية (VNR)، والتي تم تقديمها بعد ذلك إلى منتدى سياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة في الأمم المتحدة في نيويورك، وكذلك اجراء مناقشات مشتركة حول الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان UPR. بالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض اللجان البرلمانية في إشراك المزيد من ممثلي المجتمع المدني في مناقشة، على سبيل المثال، استراتيجية الحماية الاجتماعية وقانون العمل. كما دعت اللجان البرلمانية أيضاً العديد من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان ونقابات أصحاب العمل والنقابات المهنية، للمشاركة في مناقشات وضع السياسات[٣٧]. وبالمثل، أكدت الاحتجاجات المذكورة أعلاه في الفصل السابق الدور الحاسم والقوة المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني في السياسة الأردنية.

ومع ذلك، على الرغم من التحسينات القابلة للقياس، لا تزال آراء منظمات المجتمع المدني ومشاوراتها لا تحصل على المساحة التي تستحقها. يرتبط موقف الحكومة، من جهة، بالتحيزات السلبية تجاه منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك اتهامات الإثراء الذاتي، والفساد، وتوفير منصة للأطراف الأجنبية المعادية أو خلق مشاكل اجتماعية)، ومن ناحية أخرى، نقص المعرفة حول وظيفتهم وأهدافهم الاجتماعية[٣٨]. علاوةً على ذلك، فإن عدم وجود آليات تنظيمية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني يعيق اتصالاتهم ويظهر ضرورة تطوير إجراءات محددة يمكن أن تنشئ روتيناً. تعتمد معظم التفاعلات على «العلاقات الشخصية بين ممثلي الحكومة والمجتمع المدني[٣٩]. يختلف مستوى القيود أو الاضطهاد باختلاف نوع المنظمة. بينما تكافح منظمات المجتمع المدني - مثل النقابات العمالية أو الحركات الطلابية - مع العديد من العوامل الداخلية والخارجية، هناك تفضيل قوي للمنظمات غير الحكومية أو شبه الحكومية التي لديها سهولة الوصول إلى صانعي القرار الرئيسيين، والعديد من الموارد، ومعظم المهنيين، وبالتالي جذب المزيد من الجهات المانحة الأجنبية[٤٠]. لذلك، فإن نطاق عملها وتأثيرها أكبر بكثير. بالإضافة إلى هذا تقييد المجال القانوني، يضعف المنظمات غير الحكومية في الأردن بسبب الإخفاقات الداخلية. تفتقر العديد من منظمات المجتمع المدني إلى ممارسات حوكمة داخلية قوية، ورؤية وأهداف ومنهجيات واضحة. إنهم لا يرون ضرورة تعزيز نفوذهم وتحقيق أهدافهم من خلال التعاون[٤١].

حرية التنظيم النقابي

كما ورد في المادة ١٦ من الدستور الأردني[٤٢]، يُسمح للأردنيين بتأسيس جمعيات ونقابات وأحزاب سياسية تعمل بموجب الدستور. ووفقاً للمادة ٣/أ من قانون الجمعيات (رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨)، تهدف الجمعيات إلى تقديم الخدمات أو القيام بأنشطة على أساس طوعي، دون هدف لتحقيق الربح أو تقاسمه، أو السعي للحصول على أي منفعة لصالح أعضائها أو أشخاص آخرين. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يكون للجمعيات أهدافاً سياسية، لأن هذا يعني أنها ستصنف على أنها أحزاب سياسية[٤٣]. ومع ذلك، يمكن بالفعل مشاهدة العوائق الأولى أثناء عملية تسجيل منظمات المجتمع المدني. وبموجب قانون الجمعيات، فإن صلاحية الموافقة على تسجيل الجمعية أو رفضها تقع على عاتق مسجل الجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية. ولا تقدم السلطات أي تبرير في حال رفض تسجيل الجمعية. فالقانون لا يلزم المسجل بتبرير الرفض، على الرغم من أن لمقدم الطلب الحق في الطعن في القرار أمام المحكمة، إلا أن عدم وجود سبب محدد للرفض يجعل من الصعب الطعن. وهذا يعني أن الرفض لا يستند إلى معايير منهجية، ولكن يُترك لتقدير المسؤولين[٤٤]. نصت تعديلات قانون الجمعيات لعام ٢٠٠٩ (رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٩) على أنه يمكن لمجموعة مكونة من سبعة مواطنين أردنيين أو أكثر تكوين جمعية وتسجيلها، وفقاً لأحكام قانون الجمعيات لعام ٢٠٠٨. ويحدد القانون أربعة شروط يجب أن يتمتع بها أي شخص يريد تكوين جمعية: يجب أن يكون أردني الجنسية؛ يجب أن يبلغ عمره ١٨ عاماً أو أكثر؛ يجب أن يكون لديه الكفاءة القانونية؛ ويجب ألا يكون محكوماً بجناية او جنحة[٤٥]. تعتبر عملية التسجيل مستهلكة للوقت وبيروقراطية وتعسفية[٤٦]. ومن الأمثلة على الجمعيات والنقابات العمالية التي تم رفض تسجيلها، جمعية النساء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين، وجمعية المتقاعدين الأردنية، والنقابة المستقلة للعاملين في شركة الكهرباء الأردنية في عام ٢٠١١,[٤٧] النقابة المستقلة للعاملين في قطاع الفوسفات، ونقابة السائقين المستقلة في عام ٢٠١٢[٤٨] أو إنشاء جمعية للمتقاعدين من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في عام ٢٠١٩.

بعد التسجيل، يتم الإشراف على الجمعيات من قبل الوزارة المعينة- مثل وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التنمية السياسية، ووزارة السياحة، ووزارة البيئة، ووزارة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات غير الربحية التسجيل لدى وزارة التجارة والصناعة بموجب قانون الشركات. يفرض قانون الجمعيات وقانون الشركات على الشركات غير الربحية قيوداً على وسائل الوصول إلى الموارد. للحصول على التمويل الدولي، تتطلب الجمعيات موافقة مجلس الوزراء قبل أن يمكن تلقي التمويل وتمويل الأنشطة المنفذة (قانون الجمعيات، رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨)، والمادة ١٧ (هـ) وقانون الشركات، رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠، المادة ٧ - فيما يتعلق بالأموال المحلية، فإن الجمعيات ملزمة بموجب قانون الجمعيات بالحصول على موافقة وزارة التنمية الاجتماعية (قانون الجمعيات، رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨، المادة ١٧ (ب). وعلاوةً على ذلك، يطلب من الجمعيات تقديم تقارير سنوية للوزارة (قانون الجمعيات، رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨، المادة ١٦). إن الحاجة إلى إذن الحكومة لقبول الأموال أو إدارة حملات جمع التبرعات تحد بشكل كبير من نطاق عملها[٤٩]. والسلطة التي تملكها الحكومة على تسجيل المجتمع المدني يرسل رسالة مفادها أنه يجب على المجتمع المدني التأكد من أنه يحافظ على علاقة جيدة مع الحكومة، ولا يعارضها أو ينتقدها.[٥٠]

حرية الرأي والتعبير

في حين أن حرية الرأي والتعبير محمية بموجب المادة ١٥ من الدستور الأردني، فإن العديد من المواد الإضافية تقوض القدرة على ممارسة هذا الحق من ناحية عملية[٥١]. وبالمثل، استخدمت الصيغ المبهمة لقانون مكافحة الإرهاب (رقم ١٨ لسنة ٢٠١٤، انظر المادة ٣/ب/هـ) وقانون الجرائم الإلكترونية (رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥، انظر هنا المادتان ١١ و١٣) لتبرير قمع واعتقال الصحفيين والنشطاء، مما يؤثر بشدة على حرية التعبير[٥٢]. علاوةً على ذلك، فإن «قانون حق الوصول إلى المعلومات» (رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧) تقوضه قوانين أخرى، مثل قانون «حماية أسرار ووثائق الدولة» (رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١)، الذي يحظر نشر مجموعة واسعة من الوثائق، وبالتالي استثنائها من أحكام الوصول إلى المعلومات، لأسباب تتعلق بالأمن الوطني، أو لأنها محمية بموجب قانون آخر. ومن ثم، فإن الوصول إلى المعلومات وتوافرها لمنظمات المجتمع المدني وقدرتها على نشر الوعي والاستفادة من قضايا محددة محدود بشكل كبير[٥٣].

حرية التجمع

في ضوء التحركات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الأردن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات الأخيرة، عدلت الحكومة قانون الاجتماعات العامة في عام ٢٠١١ (رقم ٥ لسنة ٢٠١١). يجب على منظمات المجتمع المدني التي ترغب في عقد اجتماع اشعار الحاكم الإداري قبل ٤٨ ساعة من الحدث. يجب أن يتضمن الإشعار أسماء وعناوين وتوقيعات المنظمين، وهدف الاجتماع، وزمانه ومكانه، حتى تتمكن السلطات من توفير الأمن والتسهيلات المطلوبة. وقد أدى ذلك إلى إلغاء الشرط السابق بضرورة الحصول على موافقة خطية مسبقة من المحافظ لتنظيم عقد اجتماع عام، كان قد فرضه قانون سابق. ومع ذلك، هاجمت الحكومة عدة مرات حرية التجمع السلمي، في عام ٢٠١٧، تم إلغاء أكثر من ٣٢ نشاطًا «[...] بناءً على طلب المحافظ دون إبداء الأسباب»[٥٤].

قوانين العمل وتقييد الأنشطة النقابية

مع التعديلات التي تمت على قانون العمل العام الماضي، سيتم تقييد نطاق عمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. لا تنتهك التعديلات معايير العمل الدولية فحسب، بل تنتهك أيضاً التزام الأردن بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. مع التعديلات، سيتم توسيع سلطة وزير العمل: يتمتع الوزير بسلطة حل مجالس النقابات -التي كانت في السابق في يد السلطة القضائية- وإجراء التعديلات والموافقة على الانظمة الداخلية للنقابات (قانون العمل رقم ٨ لسنة ١٩٩٦، المادة ١١٦ (١)).

علاوةً على ذلك، تحظر المادة ٩٨ (٢) من قانون العمل إنشاء أكثر من نقابة لكل مهنة. كما هو الحال، يُسمح للعمال بالانضمام إلى واحدة من ١٧ نقابة عمالية قائمة. هؤلاء هم أعضاء الهيئة العامة للاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، حيث أن عضوية الاتحاد إلزامية بموجب قانون العمل للنقابات. في القانون السابق، كانت اللجنة الثلاثية -وهي مجلس يضم ممثلين عن الحكومة، ومنظمات أصحاب العمل والنقابات القائمة التي شكلها وزير العمل- السلطة المسؤولة عن الترخيص بإنشاء النقابات. منذ عام ١٩٧٦، رفضت اللجنة الثلاثية تسجيل أي نقابة عمالية جديدة. مع تعديلات القانون، تم نقل سلطة اتخاذ القرار إلى وزارة العمل. يجب اعتبار هذا الأمر انتهاكاً للدستور. هذا التقييد يترك العديد من المجموعات العمالية غير قادرة على تشكيل نقابة جديدة رسمياً، حتى إذا شعروا أن النقابات القائمة لا تمثلهم أو تقدم مساعدة مرضية في تحقيق حقوقهم العمالية. في كثير من الأحيان، هناك غياب للممارسات الديمقراطية في النقابات القائمة، مما أدى إلى العزلة عن قاعدة عمالهم. إن عدم القدرة على تكوين نقابات رسمية يؤدي إلى استمرار الوضع القائم.

نظرًا لأنه يبدو من المستحيل تشكيل نقابات جديدة رسمياً، فقد شهد الأردن تشكيل ١٢ نقابة عمالية مستقلة وغير مسجلة، والتي تعمل بشكل غير رسمي إلى جانب النقابات المعترف بها. شكلت هذه النقابات المستقلة وغير المسجلة اتحادها الخاص، اتحاد النقابات العمالية المستقلة الأردني، في أبريل ٢٠١٣. ومع ذلك، فإن عدم الاعتراف يطرح العديد من التحديات لهذه النقابات المستقلة الجديدة. لا يُسمح لهم بفتح مقر أو تحصيل رسوم من أعضائهم أو ممارسة المفاوضة الجماعية. كما تعرض العديد من قادتهم وأعضائهم للمضايقة من قبل الحكومة وأجهزتها المختلفة،

ومن أصحاب العمل والنقابات المعترف بها رسمياً، بما في ذلك الاتحاد العام لنقابات العمال. كما ترفض الحكومة الاجتماع أو إجراء أي اتصال مع النقابات العمالية المستقلة، التي تتلقى أيضاً مكالمات هاتفية تهديدية من أجهزة الأمن[٥٥].

السياسات البديلة

بناءً على تحليل الإطار القانوني، قد تساعد بعض التغييرات المقترحة على تعزيز وتوسيع المجتمعات المدنية في الأردن. وبالتالي تركز المقترحات على المجالات الثلاثة للتسجيل/ تأسيس منظمات المجتمع المدني، وتنظيم أكثر شفافية لحرية التعبير وإجراءات التبرعات والأموال المستلمة. بالنسبة للاقتراحات المقدمة، فإن مجلس الوزراء والبرلمان هما القوة الرئيسية في التنفيذ.

من أجل إجراء تحسينات كبيرة على أنشطة منظمات المجتمع المدني، هناك حاجة لإجراء العديد من التعديلات على المستوى التشريعي. يتعلق هذا، على وجه الخصوص، بقانون الجمعيات، الذي يحدد شروط تأسيس الجمعيات وتسجيلها. المواد ٣ و٨ و١٦ و١٧ تفرض العديد من العقبات. لإنشاء وتعزيز منظمات مدنية جديدة، ينبغي السماح بإنشاء ائتلافات في مجالات السياسة أو المتعلقة بالأحزاب السياسية وأهدافها. علاوة على ذلك، تعديل اجراءات التسجيل من حيث المدة والشفافية والبيروقراطية لتسهيل تسجيل منظمات المجتمع المدني الجديدة. كما أن الانظمة، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٦، تستغرق الكثير من الوقت والموارد، وخاصة بالنسبة للمنظمات الأصغر. من أجل تقليل عبء العمل الإضافي، مما يحد من استخدام الإمكانات الكاملة للمجتمعات، نقترح تعديل التقارير الإدارية والمالية السنوية المناسبة لحجم منظمات المجتمع المدني المعنية. في ما يتعلق بالنقابات، لا تسمح القوانين الحالية بإنشاء أكثر من نقابة عمالية لكل مهنة. لتعزيز استقلالية وتأسيس النقابات العمالية مع مبادئ الحرية النقابية، نقترح السماح بتأسيس أكثر من نقابة عمالية جديدة لكل مهنة لتمثيل مصالح جميع العمال. علاوةً على ذلك، فإن تحديد السلطة لوزير العمل بأدواته القانونية بعيدة المدى يقوض النطاق المستقل لعمل النقابات المحلية. خلافاً للوضع الحالي، ينبغي توسيع مساحة عمل النقابات على أساس مبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي صادقت عليها الحكومة الأردنية عام ١٩٧٥ والمعايير والمبادئ الدولية الأخرى. حرية التعبير عن الرأي وحق الوصول الى المعلومات مقيدان بقوانين مثل قانون مكافحة الإرهاب والجرائم الإلكترونية. تقوض القوانين قدرة المجتمعات على زيادة الوعي بأهداف وغايات المجتمع المدني. على سبيل المثال، لا تقدم المادة ٣ من قانون مكافحة الإرهاب تعريفاً واضحاً للأعمال الإرهابية. وبالمثل، لا تحدد المادتان ١١ و١٣ من قانون الجرائم الإلكترونية مصطلح الإهانة. يمكن استخدام كلتا المادتين لتجريم الصحفيين والجهات الفاعلة الأخرى في منظمات المجتمع المدني من خلال مصطلحات غامضة. لذلك، لتجنب الإدانات المبكرة، هناك حاجة إلى نص قانوني أوضح وآلية واضحة للتحقق مما إذا كانت الادعاءات تجاه بعض الموضوعات والمنظمات لها ما يبررها.

وأخيراً، فإن تنظيم مخصصات الأموال، وفقاً لقانون الجمعيات، المادة ١٧ وقانون الشركات غير الربحية، المادة ٧، يعيق عمل الجمعيات في تخطيط الاستراتيجيات طويلة المدى. تعتمد الحاجة إلى الموافقة على تلقي الأموال لمنظمات المجتمع المدني على الوزارة المعنية. يمنع هذا الإجراء أنشطة التخطيط المستقبلية ويقلل من قدرة الجمعيات على العمل. لتعزيز وتشجيع العمل المستدام للمجتمعات المدنية، يتطلب التشريع الحالي بعض التعديلات التي تقلل من الحواجز التي تحول دون تلقي الأموال الدولية دون أن تكون مرتبطة بقرارات الحكومة.

دعم المؤسسات الدولية لتوفير بيئة مواتية للمجتمع المدني

ينطبق دعم الدولة بشكل أساسي على المنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية. وبالتالي، فإن الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني تتلقى الدعم من المؤسسات الدولية. ويمكن أن يساعد ذلك، من خلال تقديم التدريب وبناء القدرات و/ أو تحسين الهياكل التنظيمية (بمعنى نهج الحكم الرشيد) أو الدعم المالي، على إنشاء بيئة مجتمع مدني أكثر استدامة.

دور المنظمات الدولية

نظراً لموقع الأردن الجغرافي وظروفه المستقرة نسبياً في العالم العربي، فقد أصبح موقعاً استراتيجياً هاماً[٥٦] للعديد من الجهات الفاعلة والمنظمات الدولية مثل منظمة كير الدولية، وميرسي كور، مؤسسة انقاذ الطفل، والعديد من أجهزة الأمم المتحدة[٥٧]. تتمتع المنظمات الدولية بقدرات عالية وتوفر الميزانيات وبحرية العمل، بالإضافة إلى الشبكات الدولية، والموظفين المدربين، وغالباً ما تكون أكثر خبرة من المنظمات غير الحكومية المحلية[٥٨]. ومع ذلك، من خلال تأثيرها، يمكن للمؤسسات الدولية أيضاً المساهمة في إيجاد بيئة أفضل للمجتمع المدني المحلي، خاصةً من خلال «ترتيبات التمويل أو الشراكة، أو في أساليب التعاون غير التمويلية، مثل شبكات المعرفة، أو من خلال التعاون في حوار السياسات مع الحكومات والجهات المانحة أو القطاع الخاص[٥٩]. تدعم هذه البرامج المجتمع المدني الأردني من خلال بناء القدرات أو الدعم المالي أو العديد من برامج التدريب.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الجهود، فقد تم انتقاد مبادرات الجهات المانحة الدولية والبرنامج على أنها «مشروع أو نشاط كبير في الغالب بدلاً من التركيز على النتائج»[٦٠]. علاوةً على ذلك، هناك نقص في «أهداف واضحة طويلة الأجل لتوجيه دعمهم لـ المجتمع المدني «ودراسة المنظمات الشريكة والظروف المحلية»[٦١].

باختصار يمكن القول أنه على الرغم من أن المنظمات الدولية والجهات المانحة تحظى بأهمية كبرى، إلا أن النظام في شكله الحالي يتعارض مع أهداف وإمكانيات وقدرات منظمات المجتمع المدني المحلية. في هذا الصدد، فإنه يضر بشكل خاص بالجهات الفاعلة المدنية الصغيرة والضعيفة التي لا تملك الموارد اللازمة للتنافس على أموال المانحين. يؤدي التوزيع غير المتكافئ للموارد وتجنب الاختلافات السياسية في المصالح إلى تفضيل المنظمات شبه الحكومية من جانب الجهات المانحة الدولية.

كيف تواجه منظمات المجتمع المدني القيود على الفضاء المدني؟

تمكنت منظمات المجتمع المدني من توسيع نفوذها في السنوات الأخيرة لكنها تكافح من أجل زيادة التدابير القانونية والسياسية المتزايدة التي تحد من عملها وبالتالي نطاق عملها. كما نوقش في الفصول السابقة، توفير الحكومة الأردنية إطاراً قانونياً عادلاً للجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني وإيقاف المحاباة للمنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية والإعتراف بجميع منظمات المجتمع المدني كممثلين قانونيين لمجتمع تعددي بغض النظر عن وضعهم وخلفيتهم (طالما أنهم ضمن الدستور). وهذا يشمل المراقبة الصارمة والعادلة للانتهاكات ضد منظمات المجتمع المدني، ومشاركة أقوى للدولة مع مختلف الجهات الفاعلة من أجل تقليل التحيزات تجاه منظمات المجتمع المدني، ووضع إطار قانوني واضح ينظم التفاعل بين الجانبين. لذلك، يوصى بإنشاء منبر حوار وطني يجمع بين الحكومة والمجتمع المدني في مناقشات مفتوحة لإنهاء الممارسات التمييزية والقمعية مثل القيود على الحقوق الدستورية مثل الحق في التجمع وحرية التعبير، وما إلى ذلك من تدخلات أخرى غير مبررة.

بالإضافة إلى معالجة المستوى السياسي، يناقش القسم التالي سبل زيادة فعالية منظمات المجتمع المدني ومواجهة تقلص المساحة المستمرة.

زيادة التعاون بين منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

على الرغم من التعاون الناجح خلال الاحتجاجات الأخيرة، يعتبر التعاون بين منظمات المجتمع المدني منخفضاً بسبب ضعف الأطر والتنسيق أو عدم وجود موقف مشترك[٦٢]. يمكن اعتبار الافتقار إلى الاتصال والتواصل بين مختلف الجهات الفاعلة أحد التحديات الرئيسية التي تعوق التعاون المشترك[٦٣]. لذلك فإن تعاون مكثف بين مختلف منظمات المجتمع المدني والحركات من أجل تطوير المطالب والمقترحات المتسقة للإصلاحات، والانضمام إلى الجهود في شبكة قوية يمكن أن تتحدى تقليص المساحة المتزايد للمجتمع المدني في الأردن وتمنع أي قيود على حرية ممارسة الحقوق الأساسية. بمساعدة تقنيات مختلفة، مثل تبادل المعرفة والخبرة، وتعزيز الشبكات ومهارات الدعوة، يمكن تحقيق المزيد من المطالب. الأمثلة الناجحة هي تشكيل العديد من التحالفات، أو برنامج دعم المبادرات المدنية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (CIS)، منصة شبكة بالشراكة مع FHI٣٦٠، كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني تبادل الأفكار حول الاستراتيجيات المحتملة وأفضل الممارسات[٦٤] وأدوات المناصرة لزيادة قدراتهم وكفاءتهم.

دوائر أقوى وبناء قدرات

تكافح العديد من منظمات المجتمع المدني والحركات من أجل تذليل العقبات الداخلية داخل منظمات المجتمع المدني مثل الافتقار إلى ممارسات الحوكمة الداخلية، والرؤية والأهداف والمنهجيات الواضحة، للتمكين من أداء أفضل[٦٥]. يجب على منظمات المجتمع المدني والحركات أن تحدد بوضوح مجالها والمجموعة المستهدفة والمبادئ التوجيهية من أجل استخلاص أهداف واضحة في أفعالها. يؤدي التنظيم والتحكم الدقيقان في الأنشطة إلى أداء أفضل للأهداف[٦٦]. وبالتالي، يجب أن يكون محور جميع المبادرات والمشاريع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، يضع الناس والحقوق في صلب الجهود ويشجع على التنمية المستدامة والشاملة[٦٧].

استخدام أقوى للوسائط الرقمية

يمكن لمنظمات المجتمع المدني والحركات الاستفادة من الاستخدام الأوسع لاستراتيجيات الوسائط الرقمية الجديدة مثل تصوير مقاطع الفيديو القصيرة أو استخدام المنصات الاجتماعية مثل Facebook أو Twitter. يمكن لوسائل الإعلام الرقمية أن تساعد في الوصول إلى جمهور أوسع وإعلامهم حول صعوبات عمل المجتمع المدني. تمكن زيادة الوعي بالقضايا السياسية والاجتماعية من توسيع أنشطة المجتمع المدني، والتي بدونها لن تتمكن منظمات المجتمع المدني من التفاعل مع العوامل الخارجية مثل الأعمال الانتقامية والقمع الحكومية في المستقبل. علاوةً على ذلك، غالباً ما تخبر وسائل الإعلام الحكومية سلباً عن منظمات المجتمع المدني والحركات الأخرى. لذلك، يمكن أن تساعد المشاركة الأكبر لوسائل الإعلام الاجتماعية في توفير بديل لهذه لتقارير ومكافحة الصورة السلبية. ومع ذلك، فإن التقارير الإيجابية مثل قصة النجاح لا تزيد فقط من نصف القطر، ولكن أيضاً الجاذبية للمانحين المحتملين، والتي بدورها تفيد عمل منظمات المجتمع المدني المحلية[٦٨].

الفاعلون الدوليون

وأخيرًا، يمكن للجهات الفاعلة الدولية أيضاً المساهمة في أداء أكثر فعالية لمنظمات المجتمع المدني والحركات المحلية من خلال زيادة الوعي بدورها في بناء وتمكين مجتمع مدني مستدام من خلال المبادرات في مجال بناء القدرات أو الدعم

المالي أو العديد من برامج التدريب. وبحسب موقفهم، يمكنهم ممارسة الضغط والاستفادة من قضايا حقوق الإنسان، وزيادة مشاركة الفاعلين المحليين المهمشين، وبدء نقاشات اجتماعية سياسية. ومع ذلك، يتعين على المانحين الدوليين، لهذا الغرض، أن يعيدوا التفكير ويعتمدوا بشكل متزايد على الاستراتيجيات طويلة المدى، والتي يجب تطويرها بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني المحلية من أجل تحقيق أقصى استخدام ممكن للموارد. في هذا السياق، يجب أيضًا أن تحظى المشاريع أو الجهات الفاعلة التي لم يتم النظر في مخاوفها حتى الآن بسبب أنشطتها الاجتماعية والسياسية باهتمام أكبر.

المراجع

١ الزيود، إسماعيل (٢٠١٩): دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع الأردني. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد ٤٦، رقم ٢)، ص ٤٥٣-٤٦١.

٢ المركز الدولي للقانون غير الربحي (٢٠٢٠): مراقب الحرية المدنية: الأردن.

٣ انظر، أوب، كارل ديتر (٢٠٠٩): نظريات الاحتجاجات السياسية والحركات الاجتماعية: مقدمة متعددة التخصصات والنقد والتوليف. لندن ونيويورك: روتليدج. مجموعة تايلور وفرانسيس، ص. ٣٦-٣٧.

٤ لوكاس، راسل (٢٠٠٥): المؤسسات وسياسة البقاء في الأردن: الاستجابات المحلية للتحديات الخارجية. نيويورك: مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ص ٢٧-٣١؛ وجراح، سمير (٢٠٠٩): المجتمع المدني والحرية العامة في الأردن: مسار الإصلاح الديمقراطي (ورقة عمل، رقم ٣)، ص. ٥.

٥ البراري، حسن وكريستينا ساتكوفسكي (٢٠١٢): الربيع العربي: حالة الأردن، في: أورتادو إيتوليري (المجلد ٣، رقم ٢).

٦ تحالف إنسان للاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٨): تقرير تحالف إنسان للاستعراض الدوري الشامل. مقدم إلى المراجعة الدورية الشاملة. مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، الجلسة ٣١)، ص. ١.

٧ المرصد العمالي الاردني (٢٠١٩): الاحتجاجات العمالية في الأردن، إعداد مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

٨ فريدوم هاوس، ٢٠١٩: تقرير عن الأردن.

٩ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (٢٠١٩): المرصد العمالي: تعديلات قانون العمل الجديدة غير دستورية.

١٠ انظر، لاك، تايلور (٢٠١٨): يقول المحتجون الشباب في الأردن أنهم تعلموا من أخطاء الربيع العربي، في: The Christian Science Monitor.

١١ مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (٢٠١٩): تعديلات قانون العمل الجديدة غير دستورية؛ The Jordan Times (٢٠١٩، ٢ كانون أول/ ديسمبر): هناك مجال آخر لإدخال تعديلات على قانون العمل.

١٢ انظر هنا، على سبيل المثال حملة «نحو قانون عمل عادل». لمزيد من المعلومات على: https://www.facebook.com/LaborWatchJo and https://twitter.com/laborwatch_jo

١٣ تقرير المرصد العمالي (٢٠١٩): الاحتجاجات العمالية في الأردن ٢٠١٨ (من إعداد المرصد العمالي الأردني، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية).

١٤ انظر هنا، رسالة مفتوحة من الشبكة الأردنية لحقوق الإنسان حول تعديلات قانون العمل: https://www.solidaritycenter.org/wp-content/uploads/٢٠١٩/٠٢/Jordan.Letter-on-labor-law-amendments.Jordanian-Network-for-Human-Rights.٢٠١٩.pdf

١٥ إيبانيز بريترو، أنّا ف. (٢٠١٨، ٢٠ يوليو): منظمة العمل الدولية تحث الأردن على معالجة الانتهاكات بحق العمال، والتصديق على الاتفاقية، في: الجوردان تايمز.

١٦ الجوردان تايمز (٢٠١٩، ١ تموز/ يوليو): التعديلات المقترحة على قانون الضمان الاجتماعي تثير ردود فعل متباينة؛ انظر أيضاً: Ernest and Young (٢٠١٩): الأردن يعدل قانون الضمان الاجتماعي (اشارة ضريبية).

١٧ النصيرات، توقا (٢٠١٩، ٢٧ أيلول/ سبتمبر): احتجاج المعلمين يتحدى الوضع الراهن في الأردن، في: أتلانتيك كونسل؛ والجزيرة (٢٠١٩، ٦ أكتوبر): المعلمون الأردنيون ينهون إضراباً لمدة أربعة أسابيع باتفاقية مع الحكومة.

١٨ توقا، ٢٠١٩.

١٩ الخالدي، سليمان (٢٠١٩، ٦ تشرين أول/ أكتوبر): الأردن يتوصل لاتفاق مع نقابة المعلمين لإنهاء إضراب استمر شهراً، على: رويترز.

٢٠ المرصد العمالي (٢٠١٩، ٦ تشرين أول/ أكتوبر): الاستجابة لمطالب المعلمين وعودة الطلاب إلى المدارس.

٢١ الجزيرة (٢٠١٩، ٦ تشرين أول/ أكتوبر): المعلمون الأردنيون ينهون إضرابهم الذي استمر أربعة أسابيع بتوقيع اتفاقية مع الحكومة.

٢٢ غزال ومحمد وسوسن طبازة (٢٠١٦، ١٥ نوفمبر): سائقو سيارات الأجرة يحتجون على المنافسة «غير العادلة» مع تطبيقات النقل الذكية، في: الجوردان تايمز.

٢٣ الطاهات، جسار (٢٠١٧، ٢٥ نيسان/ أبريل): سائقي سيارات الأجرة ينظمون احتجاجاً على تطبيقات النقل الذكية، في: الجوردان تايمز.

٢٤ غزال محمد (٢٠١٧، ١٧ آذار/ مارس): يشمل تطبيق كريم الآن سيارات الأجرة الصفراء، في: الجوردان تايمز.

٢٥ المرجع نفسه.

٢٦ نمروقة، هنا (٢٠١٧، ٢٦ كانون أول/ ديسمبر): سائقي سيارات الأجرة يحتجون على موافقة الحكومة على تطبيقات النقل الذكية، في: الجوردان تايمز.

٢٧ كايد، مرام (٢٠١٨، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر): السائقون يحتجون على ترخيص الوزارة لتطبيقات اوبر وكريم، الجوردان تايمز.

٢٨ المرصد العمالي الأردني (٢٠١٩، ١٧ تشرين أول/ أكتوبر): المستقلة للعاملين في البلديات «قرروا تنفيذ اعتصام في نهاية الشهر؛ كايد، مرام (٢٠١٩ ، ٢٧ تشرين أول/ أكتوبر): مطالب العاملين في البلديات تؤتي ثمارها، الجوردان تايمز.

٢٩ فريدريش ايبرت مكتب الأردن والعراق (٢٠١٨): الاحتجاج باعتباره القشة الأخيرة - تقرير عن الإصلاح الضريبي الأردني في ٢٠١٨ (بقلم رونجا شيفر)، الصفحات ٩-١٤.

٣٠ دويتشه فيله (٢٠١٨، ١٤ كانون أول/ ديسمبر): الأردن: المئات يحتجون على قانون الضريبة المعدل المدعوم من صندوق النقد الدولي.

٣١ فريدريش ايبرت، ٢٠١٩، ص٢.

٣٢ فريدوم هاوس (٢٠١٩): تقرير عن الأردن.

٣٣ هارل، Z. (٢٠١٩): الاحتجاجات المستمرة في الأردن تهدد بزعزعة استقرار النظام، معهد الشرق الأوسط للبحوث الإعلامية (سلسلة

الاستطلاع والتحليل).
٣٤ انظر هنا، على سبيل المثال، أنشطة حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني على تويتر: /https://twitter.com/wihdaparty١١٧٩٧٧٥٤٥٦٤٢٧٥٩٧٨٢٩/status
٣٥ see Ranko, Annette, Leontine von Felbert und Bayan Al-Halawani (٢٠١٨): #JordanStrikes. Protests and Government Change in Jordan (Konrad-Adenauer-Stiftung: Country Report Jordan).
٣٦ دستور المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٥٢.
٣٧ مركز الفينيق، ٢٠١٥، ص ٣٩.
٣٨ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (٢٠١٦): تقرير تقييم المجتمع المدني، ص ٤٣-٤٦.
٣٩ مركز الفينيق، ٢٠١٥، ص ٣٨.
٤٠ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (٢٠١٦)، ص ٢٣.
٤١ مركز الفينيق، ٢٠١٥، ص ١٣.
٤٢ دستور المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٥٢، المادة ١٦.
٤٣ مركز الفينيق، ٢٠١٥، ص ١٣.
٤٤ المرجع السابق، ص ١٢.
٤٥ المرجع السابق، ص ١٤.
٤٦ المرجع السابق، ص ١٣، ٢٣.
٤٧ المرجع السابق، ص ١٧.
٤٨ المرجع السابق، ص ١٢.
٤٩ المرجع السابق، ص ٢٦.
٥٠ المرجع السابق، ص ١٥.
٥١ دستور المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٥٢، المادة ١٥.
٥٢ تحالف إنسان للاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٨): تقرير تحالف إنسان للاستعراض الدوري الشامل. مقدم إلى المراجعة الدورية الشاملة. مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (نوفمبر ٢٠١٨، الجلسة ٣١)، الصفحات ٥-٦؛ الخصوصية الدولية (٢٠١٩): حالة الأردن.
٥٣ مركز الفينيق، ٢٠١٥، ص ٤٣.
٥٤ تحالف انسان، ص ٧.
٥٥ مركز الفينيق، ٢٠١٥، ص ١٧.
٥٦ see Rodríguez, Luis Melián (٢٠١٩): Jordan: Constant, but Fragile, Stability, in: IEMed Mediterranean Yearbook.
٥٧ الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية (٢٠٢٠): المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.
٥٨ مورتون، بيل (٢٠١٣): نظرة عامة على المنظمات غير الحكومية الدولية في التعاون الإنمائي، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الصين (محرر): العمل مع المجتمع المدني في المساعدة الخارجية. إمكانيات التعاون بين بلدان الجنوب، ص ٣٢٥ وما بعدها.
٥٩ المرجع السابق، ص ٣٤٢.
٦٠ الوكالة الامريكية للانماء الدولي، ٢٠١٥، ص ٣٨.
٦١ المرجع السابق.
٦٢ الوكالة الأمريكية للانماء الدولي ٢٠١٦، ص. ٤٠.
٦٣ شتيوي، موسى (٢٠١٢): دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن، ص ٤٧-٤٨.
٦٤ انظر، إيبانيز بريتو، أنّا ف. (٢٠١٨، ١٥ يوليو): تشارك منظمات المجتمع المدني قصص نجاح المبادرات المدنية، وتطلق منصة للتواصل، الجوردان تايمز.
٦٥ مركز الفينيق، ٢٠١٥، ص ٤٣.
٦٦ الوكالة الأمريكية للانماء الدولي ٢٠١٦، ص ١١.
٦٧ UNICEF (٢٠١٦): What is HRBAP?
٦٨ الوكالة الأمريكية للانماء الدولي ٢٠١٦، ص ١١-١٢.

www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org
Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia